A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/460
15 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٥٦
و ٥٨ و ٦٠ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٥
و ١٠٦ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٥٧

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

211097 211097 97-27431

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ الصادر بمناسبة الاجتماع السنوي الحادي والعشرين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧، المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (انظر المرفق).

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، سأكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٥٧.

(توقيع) داودي ن. مواكاواغو
السفير
والممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة
لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة الـ ٧٧

المرفق

إعلان اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

إعلان وزاري

١ - عُقد الاجتماع السنوي الحادي والعشرون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٢ - وعالج الوزراء المسائل التي تهم مجموعة الـ ٧٧ وتشمل مجالات مثل الحالة الاقتصادية العالمية، والتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، والتجارة الدولية، والديون الخارجية للبلدان النامية، وتمويل التنمية، ومتابعة المؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة، والتصنيع، والبيئة والتنمية، والحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، والحالة الحرجة في الشرق الأوسط، وإصلاح الأمم المتحدة، والحالة المالية للأمم المتحدة والتعاون بين الجنوب والجنوب.

الحالة الاقتصادية العالمية

٣ - في حين لاحظ الوزراء استمرار النمو الاقتصادي العالمي، أحاطوا علما ببعض العوامل التي تنطوي على مشاكل لا سيما منها:

- إن الاقتصاد العالمي لم يولّد فرص العمل الكافية ولم يخفف من حدة الفقر في البلدان النامية؛

- إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا فيما بين البلدان وداخلها؛

- إن التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل السريعة الزوال، والسحب السريع والمفاجئ لاستثمارات الحافظة يمكن أن تسبب مشاكل هيكلية في تنمية البلدان النامية.

٤ - ولاحظ الوزراء أن ازدياد المنافسة العالمية لا يحقق تلقائيا وتيرة أسرع للنمو والتنمية كما أن النمو لا يقلل تلقائيا من اللامساواة. ولا يعد تحرير الاقتصاد في حد ذاته ضمانا كافيا لتحقيق النمو والتنمية. ويتوقف ذلك على تهيئة بيئة دولية مواتية يمكن أن تشجع النمو مع الانصاف.

٥ - ولاحظ الوزراء أن الأدلة تزداد على أن تباطؤ النمو وازدياد حالات اللامساواة أصبحت تشكل سمة أكثر دواما في الاقتصاد العالمي. ومن الضروري في المفاوضات التجارية المقبلة، إعادة التوازن وتعجيل تحرير قطاعات التجارة التي تهم البلدان النامية.

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٦ - وعند استعراض التطورات الجارية في الساحة الاقتصادية العالمية، اعترف الوزراء، في جملة أمور، بأهمية النمو الاقتصادي العالمي وتوسيع التجارة. ولاحظوا في هذا الصدد أن التقدم الاقتصادي الذي أحرزه عدد من أعضاء المجموعة وازدياد أهمية المجموعة في الشؤون الاقتصادية العالمية. واعترفوا أيضا بأن البلدان النامية ككل لا تزال تواجه العديد من المشاكل والتحديات المشتركة والجماعية المنبثقة من التفاعل العميق فيما بين البلدان وسرعة عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره. وفي هذا السياق، أعربوا عن قلقهم لزيادة ضعف البلدان النامية في مواجهة الظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية ولأن العديد من أعضاء المجموعة لا يزالون يواجهون صعوبات حادة ونموا اقتصاديا بطيئا وربما سلبيا. وشددوا على أن زيادة الدعم الدولي أمر مُلح وهام بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وذلك بهدف زيادة فرصها لتحقيق النمو والتنمية المطردين في المجال الاقتصادي.

٧ - وأكد الوزراء أن عمليتي العولمة وتحرير التجارة تخلقان تحديات وفرصا تؤثر في جميع البلدان تقريبا ولكن بطرق غير متكافئة. وقد جرى تحرير التجارة بطريقة غر متكافئة مع التمييز الواضح ضد المجالات التي باستطاعة البلدان النامية أن تحقق فيها ميزة نسبية. والاحساس بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف غير عادل يهدد بوقوع انتكاسة محتملة للعولمة في البلدان النامية. ويمكن أن يعكس ذلك اتجاه الإصلاح المفيد فيسبب تقهقر منجزات التكامل الاقتصادي. ويستلزم مثل هذا الاتجاه غير المتكافئ تجديد الشراكة والوفاء بالتزامات التعاون الدولي حتى تستفيد البلدان النامية بالفعل من هاتين العمليتين. ويجب إدارة هذه العملية على أساس مبدأ عدم التمييز وتفادي التدابير التي تؤدي إلى المنافسة غير المنصفة، فضلا عن الاعتراف بالحاجة إلى الضمانات والمعاملة التفضيلية للبلدان النامية. وفي سياق العولمة ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور قيادي في تحرير جميع عوامل الإنتاج، لا سيما العمالة.

٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التقلبات الأخيرة في عملات بعض البلدان أعضاء المجموعة والناشئة عن عوامل، منها أنشطة المضاربة المنسقة جيدا الرامية إلى زعزعة ثبات العملات لخدمة أغراض ذاتية والتأثير السلبي لهذه التقلبات على عملية الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والتجارة والتنمية فيها. وأعربوا عن اقتناعهم بأن تعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف يؤدي دورا أساسيا في منع مثل هذا التأثير السلبي على النمو والتنمية.

٩ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى حلول فعالة ومنصفة للنمو الاقتصادي العالمي. وأعربوا أيضا عن أسفهم للاتجاه الذي تتبعه مجموعة

من البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ قرارات ذات أهمية عالمية خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الأمم المتحدة والتي تؤثر في الاقتصاد العالمي، دون أن تولي الاعتبار الكامل لمصالح البلدان النامية.

١٠ - ودعا الوزراء إلى المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات، ووضع المعايير وتسوية المشاكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز التعددية الرامية إلى تشجيع النمو العادل للاقتصاد العالمي. وأكدوا أن ازدياد عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة يستلزم إنشاء آلية منصفة وفعالة لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية المتعددة الأطراف التي تمكن البلدان النامية من زيادة المشاركة وتراعى فيها احتياجاتها وشواغلها. وأكدوا الحاجة الماسة إلى قيام الأمم المتحدة بدور فعال أكثر وممارستها سياسة قيادية فيما يتعلق بقضايا التنمية والتعاون الإنمائي الدولي.

١١ - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تكف عن اتخاذ أية تدابير ترمي إلى فرض شروط جديدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، لا سيما الشروط المتعلقة بالتجارة والبيئة، ومعايير العمل، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا وتقييد وصول السلع الأساسية والمصنوعات والخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق، لا سيما في ضوء تضاؤل الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي.

١٢ - وأعرب الوزراء عن الحاجة الماسة في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى القيام فورا بإلغاء القوانين والنظم ذات التأثيرات السلبية التي تتجاوز نطاق ولايتها الإقليمية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية بما في ذلك فرض عقوبات من جانب واحد على البلدان النامية. وأكدوا أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض فقط المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومنها سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بل وكذلك تهدد على نحو خطير حرية التجارة والاستثمار، المنصوص عليها أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك المبادئ التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية.

١٣ - وأعرب أيضا الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تأثير العقوبات على السكان المدنيين والقدرات الإنمائية في البلدان المستهدفة، ولذلك حثوا المجتمع الدولي على ألا يفرض العقوبات إلا بالتقيد التام بميثاق الأمم المتحدة وأن يحدد لها أهدافا واضحة، وإطارا زمنيا واضحا، ويضع شرطا لاستعراضها بانتظام، وشروطا محددة بدقة لرفعها وألا يستخدمها على الإطلاق كشكل من أشكال العقوبة أو نوع آخر من أنواع الجزاء الصارم.

١٤ - ورحب الوزراء بالانتهاء من وضع خطة للتنمية واعتمادها، وهي الخطة التي توفر إطارا شاملا وأساسيا للمبادئ والأهداف وإجراءات السياسة العامة والترتيبات المؤسسية بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية في الأمدين المتوسط والطويل. وأكدوا ضرورة الالتزام السياسي بالتنفيذ الفعال لهذه الخطة.

١٥ - وأكد الوزراء أهمية "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، الذي يمكن استخدامه كآلية أساسية لمناقشة المسائل الناشئة والملحة المتصلة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولزيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي في مجال تنفيذ الالتزامات والنتائج المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

١٦ - واعترف الوزراء بأن أقل البلدان نموا هي أضعف الشركاء في المجتمع الدولي المواجهين لأخطر المشاكل الإنمائية. وفي اقتصاد عالمي يتأثر على نحو متزايد بعمليتي العولمة وتحرير التجارة، تُهمش أقل البلدان نموا عن الاتجاه الرئيسي لهذا الاقتصاد. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لتباطؤ نمو اقتصادات أقل البلدان نموا. ولم تقدر أقل البلدان نموا على جلب أي مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبي فازداد عبء ديونها بينما تضاءلت المساعدة الخارجية. وفي حين أن القيود من جانب العرض تشكل عائقا كبيرا للتنمية في أقل البلدان نموا، فإن ضعف الأداء الاقتصادي في هذه البلدان يعزى كذلك إلى عوامل خارجية مثل تضاؤل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، وكساد أسعار السلع الأساسية وأزمة الديون. واعترف أيضا الوزراء بأنه للاستفادة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تنفذها حاليا أقل البلدان نموا على نطاق واسع، وتعزيزها فضلا عن بناء الهياكل الأساسية، فإنه يلزم زيادة تدفق الموارد الخارجية. ولذلك دعا الوزراء جميع الجهات المانحة الرئيسية إلى عكس الاتجاه التنازلي للمساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا والوفاء في أقرب وقت ممكن بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه. ودعا أيضا الوزراء المجتمع الدولي إلى تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا كاملا بهدف تعجيل عملية النمو والتنمية في هذه البلدان. وأكدوا أيضا أهمية الشروع في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المقترح عقده في عام ٢٠٠٠، والذي سيفسح المجال لمعالجة المشاكل الإنمائية العامة لأقل البلدان نموا معالجة شاملة.

١٧ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للمشاكل والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية وتقديم الدعم إليها، لا سيما من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية الدولية لتمكين هذه البلدان من المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية اللذين تتسارع وتيرة عولمتهما. ولاحظوا أيضا أن البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة وأن جهودها الرامية إلى بناء هياكل أساسية انتقالية صالحة تحتاج أيضا إلى دعم من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بنتائج الاجتماع الثالث للخبراء الحكوميين من البلدان الجزرية والبلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال وممثلي مجتمع الجهات المانحة.

١٨ - واعترف الوزراء ببرنامج عمل بربادوس بوصفه أداة شاملة يستخدمها المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأعربوا عن القلق بأن المجتمع الدولي لم يقدم دعما موازيا لتنفيذ برنامج العمل هذا. وإذ لاحظ الوزراء أهمية الاستعراض الكامل والشامل لبرنامج عمل بربادوس بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٩، رحبوا بقرار الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بعقد دورة استثنائية لمدة

يومين تسبق مباشرة الدورة الرابعة والخمسين بهدف إجراء تقييم متعمق لتنفيذ برنامج العمل. وجدد الوزراء دعوتهم إلى مواصلة الدعم وتعزيز الجهود على الصعيد الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس ومتابعته.

١٩ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والوصول إلى السلطة، عوامل أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

٢٠ - وأعطى الوزراء أولوية عليا، وفقما تدعو الخطط الوطنية، لتنفيذ ومتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأكدوا أن منهاج العمل هو أهم وسيلة عملية لتحقيق استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل تعزيز أهداف المساواة والتنمية والسلام لصالح جميع النساء في كافة أنحاء العالم. وأحاط الوزراء علما أيضا بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر بيجين ورحبوا بمبادراتها الرامية إلى إدخال منظور يراعي الجنسين في جميع السياسات والبرامج. وأعربوا عن التزامهم بمضاعفة الجهود الجارية التي تعالج مجالات الاهتمامات الحاسمة المختلفة، ودعوا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لتنفيذ منهاج العمل.

٢١ - وشدد الوزراء على التعاون دون الإقليمي والإقليمي باعتباره أداة مهمة لتوسيع فرص التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأكدوا ضرورة قيام اللجان الإقليمية بدعم التعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الأخرى المتصلة بهما، وتعزيز الصلات القائمة في هذه المجالات فيما بين هذه الدول، ومع سائر بلدان العالم. وعقدوا العزم على العمل من أجل تعزيز اللجان الإقليمية التي اعتبروها مراكز تنسيق قيّمة لمنظومة الأمم المتحدة في المجال الإنمائي على الصعيد الإقليمي. وأكدوا ضرورة وجود التزام قوي من جانب المجتمع الدولي بدعم التعاون الاقتصادي الإقليمي، في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل وغير تمييزي ومحكوم بالقواعد. وفي هذا الصدد لاحظ الوزراء أن اللجان الإقليمية تتيح محفلا وآلية شديدي الأهمية لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي.

٢٢ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بقرار حكومة المملكة المتحدة الانضمام مجددا إلى اليونسكو، وحثوا دولا أعضاء أخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الطابع العالمي للمنظمة. وأكد الوزراء اقتناعهم بأن توفير التعليم للجميع على مدى العمر، والمساعدة في النهوض بالمعارف ونقلها وتعميمها، وكفالة التدفق الحر للمعلومات وبناء القدرات الاتصالية، وتعزيز التنمية الثقافية وصون التراث الثقافي للإنسانية، وهي مجالات تدخل في صلب ولاية اليونسكو، وتشكل عناصر ضرورية لتحقيق التنمية.

٢٣ - وشدد الوزراء على أن القضاء على الفقر، القائم على قاعدة النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، يقتضي مشاركة متساوية من جانب النساء والرجال باعتبارهم

فاعلين ومستفيدين من التنمية المستدامة المتمحورة حول البشر. وفي هذا السياق أعاد الوزراء التأكيد على أن هدف القضاء على الفقر في العالم يمثل ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وأنه لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق نهج متكامل متعدد الأبعاد.

٢٤ - وأوضح الوزراء أن توفير التعليم والخدمات الصحية والمياه، ولا سيما مياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية والمأوى الكافي يضع قيودا ثقيلة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الوطنية التي تبذلها هذه البلدان في تصديها لتلك الأعباء، مع إيلاء اهتمام خاص لحاجات وحقوق المرأة والطفل والفئات والأفراد المحرومين.

٢٥ - وأكد الوزراء من جديد أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ تكرس لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة، يشكل إسهاما مهما في زيادة فعالية الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مكافحة هذه المشكلة العالمية.

التجارة الدولية

٢٦ - أكد الوزراء الطابع الملح لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منصف ومأمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، لكي يعزز إمكانيات التجارة والتنمية للبلدان النامية ويسهل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، حثوا البلدان المتقدمة النمو على تجنب النزعات الحمائية بجميع أشكالها وتنفيذ تدابير دولية لتحرير التجارة، باعتبار أن ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء النظام التجاري الدولي العادل والمنصف. وشدد الوزراء على أن إصلاح السياسات التجارية الجاري في البلدان النامية يمكن أن يتعرض للإحباط ما لم تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير إيجابية للتكيف الهيكلي تتيح للبلدان النامية إمكانيات تصديرية كبيرة. وفي هذا السياق أوضح الوزراء ضرورة دعم البلدان النامية في تنفيذ مختلف اتفاقات التجارة والتنمية.

٢٧ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بتحرير التجارة في مجالات تهم البلدان النامية تصديريا، كالأقمشة والزراعة، حتى يمكن تعزيز إمكانية وصولها إلى الأسواق بالفعل. وأبدوا قلقهم إزاء تكرار لجوء البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق وفرض رسوم تعويضية تستهدف بشكل ظالم صادرات البلدان النامية، واتجاهها إلى تسخير الحواجز التقنية والشواغل البيئية والاجتماعية في الأغراض الحمائية. وحث الوزراء على أن يجري، سواء في المجالات التقليدية للتجارة أو المجالات الجديدة التي تغطيها منظمة التجارة العالمية، كفالة التكامل بين الاحتياجات والمصالح والظروف الخاصة في البلدان النامية.

٢٨ - وأقر الوزراء الدور الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باعتباره المحفل الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة للتناول المتكامل لمسألة التنمية والمسائل الأخرى المتصلة بها، في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وأعربوا عن اقتناعهم بأن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في بانكوك بتايلند في سنة ٢٠٠٠، سوف تتيح فرصة سانحة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التعاون الدولي في الألفية المقبلة. وعلق الوزراء أهمية كبيرة على دور الأونكتاد في دعم البلدان النامية في سياق مفاوضات التجارة والتنمية الجارية والمقبلة. وأكدوا من جديد التزامهم القوي بتعزيز الأونكتاد وتقويته كيما يتحمل كامل الولاية المنوطة به في مجال التجارة والتنمية.

٢٩ - وأكد الوزراء أهمية كفالة الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية، ودعوا في هذا المقام إلى ضم البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتقدمة بطلبات انضمام إليها، بسرعة وبدون أي عقبات سياسية، وكيما يتسنى أيضا كفالة شفافية المنظمة.

الديون الخارجية للبلدان النامية

٣٠ - أوضح الوزراء أن عبء الديون يسبب آثارا عكسية على اقتصادات البلدان النامية. وأعربوا عن قلقهم الشديد عما تعانيه الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية بما فيها السكن والتعليم والصحة، من تعويق خطير من جراء الضرورة الحتمية لتجنيب قسم كبير من الميزانيات الوطنية لخدمة المديونيات الخارجية. وازدادت هذه الحالة سوءا بالآثار السلبية الناجمة عن عملية التكيف الهيكلي، وتدفق الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وافتقار النظام المالي الدولي لإمكانية التنبؤ بتحركاته، والشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك حرمان بعض الدول النامية من إمكانية الحصول على موارد من هذه المؤسسات لأسباب سياسية، وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور شروط التجارة في البلدان النامية، والانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية، وتصاعد النزعات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ الوزراء أيضا أن التدابير المختلفة لتخفيف المديونات لم تجر بالعمق الكافي لتحقيق خفض ملموس في العبء الجسيم للمديونيات وخدمة المديونات الواقع على كاهل البلدان النامية. وأكد الوزراء من ثم الحاجة الملحة للتوصل إلى حل فعال ومنصف، ذي منحى إنمائي ودائم، لمشاكل المديونية الخارجية وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية.

٣١ - وشدد الوزراء على أهمية قيام نادي باريس بزيادة تعزيز شروط نابولي، بما في ذلك إلغاء الديون. ولاحظوا أيضا ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة من أجل إجراء تخفيضات كبيرة في الديون الرسمية الثنائية، إما بإلغائها أو شطبها. وشددوا أيضا على ضرورة القيام على وجه السرعة بتنفيذ مبادرة الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالديون، وضرورة تنفيذ معايير الاستحقاق المتصلة بالمبادرة بصورة مرنة لضمان التغطية الكافية للبلدان المعنية.

٣٢ - وأوضح الوزراء أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، سلم الوزراء بأن كثيرا من البلدان النامية يجتاز في الوقت الحاضر عمليات شاملة للإصلاح الاقتصادي تستهدف تهيئة مناخ استثماري مؤات. وشددوا على ضرورة قيام البلدان الصناعية، كجزء من جهودها لزيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية، بتقديم قدر أكبر من الحوافز للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية. وكرر الوزراء الموقف الذي تتخذه المجموعة وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس عوضا عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

تمويل التنمية

٣٣ - شدد الوزراء على الحاجة إلى التزام قوي من جانب المجتمع الدولي بتعبئة الموارد الكافية للإسهام بصورة فعالة في التعجيل بالنمو الاقتصادي المطرد في البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الافتقار الواضح إلى الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، حثوا هذه البلدان على تجديد التزامها بتمويل عملية التنمية في البلدان النامية.

٣٤ - وكرر الوزراء تأكيد الحاجة الملحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة نظرا لانخفاض مستويات هذه المساعدة في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، حثوا بقوة على الامتثال للأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وللالتزام بتوفير موارد جديدة وإضافية. وحثوا بصورة خاصة البلدان المتقدمة النمو على تقديم ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠، وعلى الوفاء بالالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وللالتزام بتقديم ٠,١٥ في المائة إلى أقل البلدان نموا طبقا لإعلان باريس وبرنامج العمل المعتمدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

٣٥ - وأشار الوزراء إلى قيام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مؤخرا باتخاذ عدة قرارات تتصل بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لبلوغ أهداف التعاون الإنمائي.

٣٦ - وفي هذا السياق، دعا الوزراء إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية يكون له جدول أعمال واسع النطاق. وقرروا أن تتابع مجموعة الـ ٧٧ هذه المسألة عندما يطرح هذا البند على اللجنة الثانية للجمعية العامة للنظر فيه. ويتعين على المجموعة أن تعمل بالتعاون الوثيق مع مجموعة الـ ٢٤ واضعة في اعتبارها أن ضمان نجاح المؤتمر الدولي يتوقف على الإعداد له في أقرب وقت ممكن.

متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة

٣٧ - أكد الوزراء على الأهمية الحاسمة للمتابعة الفعالة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، مثل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني لصالح أقل البلدان نموا، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر

العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية. ويجب تنفيذ الالتزامات والتوصيات والإجراءات التي اتفق عليها في تلك المؤتمرات بأسرع ما يمكن. وفي هذا الخصوص، فإن الوفاء الكامل بالالتزامات المتصلة بتمويل الإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات وإنشاء الآليات المؤسسية الفعالة لإجراءات المتابعة، يتسمان بأهمية خاصة.

٣٨ - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بالنسبة لتنفيذ ومتابعة القرارات والتوصيات المبينة في برامج العمل، والوثائق ذات الصلة التي اعتمدتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا العقد. وأعرب الوزراء أيضا عن بالغ قلقهم إزاء عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من التزامات على أعلى المستويات. وحذر الوزراء أيضا من اتباع أي نهج يسعى إلى تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة على أساس انتقائي وبالتالي إلى استبعاد التزامات المجتمع الدولي في مجالات مثل إتاحة مجال أكبر للوصول إلى الأسواق والتخفيف من عبء الديون وترويج التدفقات المالية وعمليات نقل التكنولوجيا.

التصنيع

٣٩ - أكد الوزراء من جديد داعي الإلحاح المستمر لتشجيع التصنيع باعتباره أداة دينامية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للبلدان النامية، تسهم في القضاء على الفقر وفي إيجاد العمالة المنتجة. وإقرارا بأن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها في مجال التصنيع لا يمكن أن تكلل بالنجاح في غياب بيئة دولية مؤاتية، دعا الوزراء إلى تشجيع التعاون الدولي لتعزيز نقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق والتدفقات المالية وبناء القدرات لدعم عملية التصنيع التي تضطلع بها البلدان النامية.

٤٠ - وأبرز الوزراء دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" كوكالة متخصصة مستقلة ذات دور تنسيقي مركزي داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية وكرروا الإعراب عن التزامهم القوي بتعزيز ودعم اليونيدو في ممارستها لولايتها في مجال التنمية بالكامل. ولاحظوا بارتياح اكتمال عملية الإصلاح التي أجريت بنجاح في "اليونيدو"، والتي عززت من فعاليتها كمحفل عالمي يقوم بدعم وتعزيز التنمية الصناعية ويوفر الخدمات التعاونية التقنية المتخصصة. ورحب الوزراء بحرارة بقرار حكومة المملكة المتحدة بالبقاء عضوا في اليونيدو وحثوا دول أعضاء أخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عالمية هذه المنظمة.

البيئة والتنمية

٤١ - أحاط الوزراء علما بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولاحظ الوزراء كذلك ببالغ القلق أن نتائج الدورة الاستثنائية أثبتت أنه لم يحرز إلا القليل من التقدم في تحقيق أهداف قمة الأرض، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بشأن توفير موارد مالية جديدة وإضافية ونقل التكنولوجيا. وأعربوا عن قلقهم البالغ لكون الاتجاهات العامة بخصوص التنمية المستدامة أسوأ مما كانت عليه في ١٩٩٢، ولكون البلدان النامية أكثر عرضة للتدهور البيئي ولشتى الكوارث التي تقترن بها. وأكد الوزراء على أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكنها أن تكون فعالة إلا إذا اقترنت بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية بطرق منها تهيئة بيئة اقتصادية خارجية تمكينية تفضي إلى العملية الإنمائية لا سيما في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة.

٤٢ - وكرر الوزراء تأكيد الحاجة الماسة إلى التعجيل بالتنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، أكدوا ضرورة ألا يتعارض هذا التنفيذ مع حق البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من استخدام مواردها، وهو ما يعد أمرا حيويا بالنسبة لنموها الاقتصادي المطرد وتنميتها. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بتعهداتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ التي تطلب منها أن توقف أنشطتها ذات الأثر الهدام للبيئة العالمية مع مساعدة البلدان النامية على مكافحة ذلك الخطر.

٤٣ - وشدد الوزراء على أن التمويل غير الكافي هو العائق الرئيسي الذي يحول دون تعزيز جهود البلدان النامية في مجال حماية البيئة بقدر أكثر فعالية. وأعادوا التأكيد على أهمية التعاون الدولي لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية دون فرض أي شكل من أشكال المقتضيات الشرطية. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو للتنفيذ الفعال لالتزاماتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ في مجال الموارد المالية. وأشاروا في هذا الصدد إلى أن الموارد القائمة لمرفق البيئة العالمية أبعد ما تكون عن الكفاية. وشددوا بالتالي على ضرورة زيادة موارد مرفق البيئة العالمية والتزام قدر أكبر من المرونة في صرف موارده لتمكين عدد أكبر من البلدان من الاستفادة منها.

٤٤ - وشدد الوزراء على أن التنمية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا مكونان أساسيان من مكونات استراتيجية التنمية المستدامة الناجحة. ومن المهم بالتالي التأكيد على ضرورة الاتفاق على طرائق فعالة لابتكار وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا وتيسير فرص الحصول عليها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط ملائمة، بما فيها الشروط الميسرة والشروط التفضيلية وشروط تقديم المنح. وينبغي أن تشمل هذه الترتيبات إنشاء مراكز دولية وإقليمية ودون إقليمية للتكنولوجيا في البلدان النامية ونشر المعلومات عما هو قائم من تكنولوجيات سليمة بيئيا.

٤٥ - ورحب الوزراء بعقد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، رحب الوزراء بالعدد الهائل من التصديقات على هذه الاتفاقية والذي بلغ ١٠٨ تصديقات، وحثوا البلدان الأخرى التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما شددوا على ضرورة التعامل مع جميع الاتفاقيات البيئية بما فيها اتفاقية مكافحة التصحر تعاملا متكافئا. وفي هذا السياق، أكدوا على أن إنشاء آلية مالية مستقلة تتمتع بمواردها الخاصة أمر لا بد منه لتنفيذ نتائج المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٦ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء إضعاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز برنامج البيئة باعتباره منظمة بيئية عالمية رائدة وحثوا البلدان المتقدمة النمو على دعم برنامج البيئة بموارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها. وأعرب الوزراء عن تصميمهم على التصدي لكل إجراء من شأنه إضعاف برنامج البيئة بأي شكل من الأشكال.

الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا

٤٧ - كرر الوزراء الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا. وأعربوا عن اقتناعهم بأنه إذا لم يتم عكس مسار الاتجاهات الحالية فإن الحالة قد تتفاقم بشكل ملموس، مما سيعرض للخطر الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية ويعيق احتمالات إنعاشها وتنميتها. وأعربوا عن تضامنهم مع البلدان الأفريقية وحثوا المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، على اتخاذ وتنفيذ تدابير فعالة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والتنمية.

٤٨ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق الحالة الحرجة للديون الخارجية للبلدان الأفريقية وعبء خدمة الديون الثقيل والذي لا يطاق مما أفضى إلى مفارقة وجدت البلدان الأفريقية نفسها فيها مصدرة صافية لرؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوزراء أن تدهور أسعار المواد الأولية، ونقص الاستثمار الأجنبي وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة قد أثر سلبا على قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية فضلا عن الوفاء بالتزاماتها المالية الأخرى.

٤٩ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على أن يؤكد من جديد التزامه بالسعي إلى حل المشاكل العويصة التي تواجه القارة الأفريقية. وهذا ما يقتضي إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية لأفريقيا، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، وإتاحة المزيد من فرص الوصول إلى التجارة والتسويق، وتدفقات الموارد، ونقل التكنولوجيا. ورحب الوزراء باستعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي جددت فيه أفريقيا والمجتمع الدولي التزامهما به واعتمدا مجموعة من التوصيات تتعلق

بتدابير جديدة تستهدف إعطاء زخم جديد لتنفيذ برنامج العمل الجديد بروح من الشراكة. كما رحب الوزراء بمبادرة الأمين العام الخاصة بأفريقيا التي أعلن عنها في آذار/ مارس ١٩٩٦ باعتبارها وسيلة لتفعيل استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

الحالة الحرجة في الشرق الأوسط

٥٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة لاستمرار السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لا سيما أنشطة الاستيطان، وإغلاق الأراضي الفلسطينية وحجز الإيرادات الفلسطينية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة حفظ الوحدة الإقليمية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة لضمان حرية حركة الأشخاص والسلع، واحترام حقوق الإنسان الأساسية لكامل السكان في الأراضي. وأعاد الوزراء تأكيد ضرورة تقديم المساعدة الدولية لدعم الجهود الإنمائية الفلسطينية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة، ودعوا الدوائر الدولية للمانحين إلى تقديم المساعدة المالية التي تعهدت بها للسلطة الفلسطينية.

٥١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء المأزق الذي تتخبط فيه عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى، مما يفاقم بشكل خطير من ظروف عيش السكان العرب الرازحين تحت الاحتلال، كما يؤثر سلبا على الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا السياق، دعا الوزراء بإلحاح إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وإلى تقديم الدعم الدولي لإنعاش وإتمام عملية السلام انطلاقا من النقطة التي توقفت عندها، مؤكدين على ضرورة احترام جميع الاتفاقات والضمانات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مرحلة سابقة من محادثات السلام. كما أكدوا من جديد دعمهم للشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهود لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، بما فيه القدس. وأعادو أيضا تأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة في معالجة قضية فلسطين. وفي الوقت ذاته، أكد الوزراء من جديد دعمهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط المعقود في مدريد والذي يهدف إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ "الأرض مقابل السلام". ودعا الوزراء كذلك إسرائيل إلى الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة بإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان.

إصلاح الأمم المتحدة

٥٢ - قرر الوزراء تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها محفلا رئيسيا للحوار والمفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية وناشدوا جميع الدول احترام مبادئها ومقاصدها كما وردت في ميثاق

الأمم المتحدة. ودعوا أيضا إلى أن تكون منظومة الأمم المتحدة أقوى لمعالجة المشاكل المعقدة والمترابطة التي تواجه الاقتصاد العالمي، مع إجراء التنسيق الواجب مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأعربوا عن قلقهم الشديد للأزمة المالية للأمم المتحدة، التي تعرّض للمخاطر قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج المعهود بها إليها بالكامل، وتقوض جوهر مبدأ تعدد الأطراف.

٥٣ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن تعزيز دور الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر ذا أهمية سياسية كبرى. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بقوة بأن تتاح للأمم المتحدة فرصة تنمية قدراتها الكاملة في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي إعمال الحق في التنمية أولوية عليا.

٥٤ - ولاحظ الوزراء أن إصلاح الأمم المتحدة هو عملية جارية. وقد جرى النظر في المقترحات المتعلقة بالإصلاحات في سياق الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، والقرار ٢٢٧/٥٠ ومقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بجهود الأمين العام في عملية الإصلاح الجارية وأحاطوا علما بتقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، المقدم في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. وذكر الوزراء أن مجموعة الـ ٧٧ ستدرس هذا التقرير وتتخذ موقفا في الوقت المناسب.

٥٥ - وأيد الوزراء بقوة بيان المبادئ بشأن إصلاحات الأمم المتحدة المعتمد في الاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧ المعقود في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي هذا السياق أكد الوزراء مجددا هذه المبادئ على النحو التالي:

'١' يتعين أن تعزز عملية الإصلاح قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها ومهامها في ميدان التنمية، مع تولي الجمعية العامة القيادة لكفالة الوفاء بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛

'٢' ينبغي الاضطلاع بعملية الإصلاح بهدف أساسي يتمثل في تعزيز قدرة المنظمة على معالجة قضايا التنمية والاستجابة بفعالية لاحتياجات تنمية البلدان النامية. ولا ينبغي أن يكون الدافع إلى ذلك هو هدف خفض حجم الأمم المتحدة وتحقيق وفورات؛

'٣' تعتبر المهام الإنمائية للأمم المتحدة ذات أهمية أساسية ولا يمكن معاملتها باعتبارها ثانوية بالنسبة لمهامها في مجال حفظ السلام وحقوق الإنسان والمهام الإنسانية. ومن الأهمية القصوى اتخاذ تدابير تنظيمية لخفض تداخل المهام، وإزالة عمليات الإطالة والحشو، وتقليل التفتيت إلى أدنى حد، ولكن يتعين أن تكون خاضعة للأهداف الأكبر لعملية الإصلاح؛

'٤' يتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الشامل الذي عُهد به إليها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويشمل هذا تحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، ووضع السياسات وتنسيقها، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية؛

'٥' يتعين تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال وضع السياسات الاقتصادية الكلية وتنسيقها ويتعين إعادة القضايا الاقتصادية الأساسية إلى رأس جدول أعمال الأمم المتحدة؛

'٦' تعتبر الأمم المتحدة، بسبب عضويتها العالمية، أكثر المنظمات جدارة بالثقة لأداء المهام الإنمائية. واضطلاع بعض الأفرقة المحدودة بهذه المهام خارج منظومة الأمم المتحدة، لا سيما وضع السياسات الاقتصادية وتنسيقها، لا تعتبر أفضل طريقة لكفالة النمو والتنمية الاقتصاديين العادلين. وبالمثل، فإن الميل لاضطلاع منظمات داخل منظومة الأمم المتحدة بهذه المهام بأساليب "مرجحة" لاتخاذ القرارات، على أسس مضللة مسماة "الميزة النسبية"، لا تعتبر مستدامة أو مفيدة في الأجل الطويل؛

'٧' يتعين أن تهدف جميع مقترحات الإصلاح إلى إعطاء تأثير أكبر لمبادئ الشفافية، والتعددية، والديمقراطية التي تعتبر من القوى الفريدة للأمم المتحدة. ويعني هذا كفالة توفر مناظير/تحليلات عديدة عن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة وتعزيز العمليات الديمقراطية لاتخاذ القرارات؛

'٨' يتعين إعادة النظر بصورة شاملة في تسيير أعمال المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة التي لا تراعي القواعد الديمقراطية بالكامل. وينبغي إصلاح عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز بالسماح بديمقراطية وعالمية وشفافية أكبر؛

'٩' ينبغي الاضطلاع بإصلاح الأمانة العامة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشدد هذه القرارات على أن إعادة تشكيل الأمانة العامة ينبغي أن يستهدف تعزيز التنفيذ الفعال لأهداف الميثاق؛ والتأكيد على صلاحيات الجمعية العامة في إنشاء ونقل وإلغاء الوظائف؛ وتأكيد مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في توفير الموظفين للأمانة العامة؛ والحيلولة دون احتقار أي دول أو مجموعة من الدول للوظائف الرئيسية؛

'١٠' هناك شرط أساسي مسبق لتعزيز فعالية الأمم المتحدة يتمثل في توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به وكاف للأمم المتحدة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها القانونية بدفع اشتراكاتها على الفور، بالكامل وبدون شروط، وفقا للمادة ١٧ من الميثاق، وأن تتخذ إجراءات عملية للوفاء بالمتأخرات عليها في إطار زمني معقول ومحدد وبدون فرض أي شروط.

الحالة المالية للأمم المتحدة

٥٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الحالة المالية المزمنة للأمم المتحدة بسبب عدم امتثال الدول الأعضاء، لا سيما بعض الدول المساهمة الرئيسية لالتزاماتها المالية كاملة وفي المواعيد المقررة وبدون شروط. وقد بلغ حجم التقصير درجة غير مسبوقة وترك المنظمة تترنح تقريبا على حافة الإفلاس مما يشكل بالتالي أخطر تهديد للتعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية؛ كما أسفر أيضا عن تأخير تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، لا سيما البلدان النامية من بين هذه البلدان.

٥٧ - وأعاد الوزراء التأكيد على الالتزام القانوني للدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضرورة دفعها لأنصبتها المقررة كاملة وفي المواعيد المقررة وبدون شروط. ورغم الاعتراف بضرورة إبداء التفهم المتعاطف مع أولئك الذين يعجزون بصورة مؤقتة عن تلبية التزاماتهم المالية نتيجة لصعوبات اقتصادية حقيقية، فإنه في جميع الحالات الأخرى، حث الوزراء أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما بعض البلدان المساهمة الرئيسية، بذل جميع الجهود من أجل تسديد أنصبتها المقررة كاملة وبدون شروط وفي المواعيد المقررة.

٥٨ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن مبدأ "القدرة على الدفع" هو مبدأ أساسي في تقدير الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة. وأكد الوزراء أيضا على أنه لا ينبغي أن يفرض على البلدان النامية معدل أعلى من قدرتها على الدفع نتيجة أية تسويات في جدول الأنصبة المقررة. ولاحظ الوزراء أن الحد الأدنى الحالي للنصاب قد أدى إلى خروج خطير على مبدأ القدرة على الدفع بالنسبة إلى عدد كبير من الدول الأعضاء الصغيرة من بين البلدان النامية.

٥٩ - وأعاد الوزراء التأكيد أيضا على أن المبدأ الوارد في الجدول الخاص للأنصبة المقررة المنشأ في القرارين ٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ المتعلق بقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام يجب اعتماده على أساس دائم. وأكدوا في هذا الخصوص أن جدول تمويل هذه العمليات يجب أن يعكس بوضوح المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحالة الاقتصادية التي تواجهها بلدان أو مجموعات من البلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية. وفي هذا السياق أكد الوزراء كذلك أن إنشاء حد أعلى وحد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أمر غير مقبول على الإطلاق.

٦٠ - وكرر الوزراء تأكيد قلقهم إزاء استمرار التخفيضات المالية التي تتعرض لها الميزانية البرنامجية المحدودة جدا للأمم المتحدة والتي ظلت تهدد عمل الأمم المتحدة ذاته وسيكون لها تأثير سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة التي كلفتها بها الدول الأعضاء تنفيذا كاملا، لا سيما في ميدان التعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية. وفي هذا الخصوص، أكد الوزراء على ضرورة أن تؤدي عملية

إصلاح الأمم المتحدة إلى تقوية تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة وهياكل دعم الأمانة العامة ذات الصلة بدلا من إضعافها.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦١ - أكد الوزراء من جديد أنهم ملتزمون بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأن هذا التعاون يشكل جزءا أساسيا من جهود البلدان النامية التي ترمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والتنمية المعجلة. وكذلك كرروا القول بأنهم على قناعة بأن التعاون فيما بين الجنوب لا يمثل مجرد وسيلة للاستفادة من التكاملات القائمة والمحتملة في اقتصادات البلدان النامية، بل إنه يمكن أيضا من إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف تعزيز الاقتصاد العالمي.

٦٢ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح، علاوة على ذلك، أنه كان ثمة تزايد كبير في السنوات القليلة الماضية في اهتمام البلدان النامية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستعدادها للقيام به وتصميمها على ذلك. والتوقعات الجديدة قد أدت بدورها إلى الاتجاه على نحو قوي إلى إدخال نهج وطرائق استراتيجية ومبتكرة في عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا للظروف العالمية المتغيرة حتى يصبح هذا التعاون أكثر دينامية وواقعية. وفي هذا الصدد، أيد الوزراء إطار التعاون الآسيوي - الأفريقي بوصفه آلية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ورحبوا بصفة خاصة بنتائج المحفل الآسيوي - الأفريقي الثاني الذي عقد ببانكوك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأكد الوزراء كذلك أنهم مقتنعون بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري لتقليل ضعف البلدان النامية أمام الآثار المترتبة على البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة، فهذا التعاون يشكل وسيلة لتعزيز القدرة التفاوضية لهذه البلدان في مواجهة البلدان المتقدمة النمو.

٦٣ - وسلم الوزراء بزيادة ملاءمة وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناخ الاقتصادي الدولي الحالي. وكرروا بالتالي تأييدهم لهذا التعاون، سواء بصفة استراتيجية لدعم الجهود الإنمائية لدى البلدان النامية، أم بوصفه وسيلة لكفالة حقوق هذه البلدان في المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. وساند الوزراء أيضا التدابير التي حددها اجتماع رؤساء/ منسقي فروع مجموع الـ ٧٧ الذي عقد بجنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧، وهذه التدابير تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا استراتيجيا في الاستراتيجية الإنمائية الاقتصادية الشاملة لدى المجموعة.

٦٤ - وأيد الوزراء قرارات الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي عقدت بنيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧. حيث طالبت المجتمع الدولي بتوفير ما ينبغي ويناسب من دعم مالي وتقني بهدف تمكين البلدان النامية من تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق باستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أكدت ضرورة التركيز على القضايا ذات الأولوية العالية، من قبيل التجارة والاستثمار والإنتاج والعمالة والقضاء على الفقر

والبيئة وإدارة الاقتصاد الكلي، مما قد يؤثر بشكل كبير على البلدان النامية. وفي هذا السياق، حثوا منظومة الأمم المتحدة على معالجة وبدء تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، بصورة فعالة، إلى جانب توسيع نطاق استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦٥ - وأكد الوزراء الأهمية والتكامل المتزايدين للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، كوسيلة لتعزيز الجهود الإنمائية لهذه البلدان وضمان مشاركتها الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي البازغ، الذي تشكله على نحو متزايد قوى العولمة والتحرر الاقتصادي. وحثوا منظومة الأمم المتحدة على تشجيع توثيق الروابط القائمة بين التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وذلك على صعيد السياسة العامة والنواحي التنفيذية. ورحب الوزراء في هذا الصدد باعتماد التوجيهات الجديدة من جانب اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وحثوا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الحفاظ على الذاتية المستقلة للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعلى توفير الموارد اللازمة لتمكين هذه الوحدة من النهوض بمسؤولياتها.

٦٦ - وكرر الوزراء ما طلبته الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قيام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار التشاور مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بتقديم التوصيات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الخاصة باستعراض سياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦٧ - وناشد الوزراء الأعضاء أن يقدموا مساهمات سخية إلى "حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" من أجل تيسير تنفيذ برنامج عمل كاراكاس. وكانت ثمة مناشدة خاصة للأعضاء الذين لم يسهموا بعد، كيما يقوموا بذلك، كما طولب الأعضاء الذين أسهموا بالفعل بأن يزيدوا من مساهماتهم.

٦٨ - وأقر الوزراء بأهمية الدور العظيم والأنشطة التي يضطلع بها مركز الجنوب وكرروا الإعراب عن تأييدهم للمركز. وفي هذا الصدد، رحبوا بانضمام ٢٥ بلدا إلى اتفاق إنشاء المركز، ودعوا جميع أعضاء المجموعة الذين لم ينضموا إلى هذا الاتفاق بعد إلى النظر في التصديق عليه. ورحبوا أيضا بالمساهمة القيمة التي قدمها المركز في أعمال مجموعة الـ ٧٧، ودعوا البلدان النامية إلى تقديم الدعم المالي إلى المركز، من أجل بلوغ الهدف المحدد للصندوق الرأسمالي كاملا من خلال الاشتراكات التي تقدمها بلدان الجنوب، بغية تمكين المركز من تحقيق ولايته بكفاءة.

٦٩ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء صندوق بيريز - غريرو الاستئماني المقدم وفقا لتوجيهات استخدام الصندوق، كما وافقوا على التوصيات الواردة فيه. وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق، ووافقوا على استكشاف سبل ووسائل توسيع موارده.

٧٠ - وشجع الوزراء بقوة البلدان النامية التي تستطيع تقديم الدعم على توفير مساهمات سخية للمؤسسات والصناديق التي تشارك في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق بيريز - غريرو الاستئماني، ونظام الأفضليات التجارية المعمم، بما في ذلك مركز الجنوب.

٧١ - ورحب الوزراء بنتائج المؤتمر المعني بالتمويل والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد بسان خوسيه، كوستاريكا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وشددوا على ضرورة كفالة الاضطلاع بمتابعة فعالة لإعلان وبرنامج عمل سان خوسيه وسائر الاجتماعات القطاعية ذات الصلة، وكذلك على أهمية تنظيم اجتماعات قطاعية للمتابعة، مما هو متوخى في برنامج عمل كاراكاس المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وطالبوا الدول الأعضاء بتوفير أماكن لعقد هذه الاجتماعات وكذلك للاجتماعات الأخرى التي قد تنبثق عن اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة، والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع تقديم كامل دعمهم لتنفيذ توصيات هذه الاجتماعات.

٧٢ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لعقد اجتماع قمة لبلدان الجنوب في موعد مناسب في القريب العاجل، مما سبقت المطالبة به في إعلان سان خوسيه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٣ - وأفصح الوزراء عن كامل مساندتهم للرأي القائل بأنه ينبغي تعزيز التنسيق والتفاعل فيما بين فروع مجموعة الـ ٧٧ من خلال التشاور وتبادل المعلومات بين شتى الفروع بشكل منتظم، على النحو المحدد في البيان الختامي الذي اعتمده اجتماع رؤساء/ منسقي مجموعة الـ ٧٧ الذي عقد بجنيف في تموز/يوليه من هذا العام.

- - - - -